

Distr.: General
25 April 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

في حين يستمر تركيز الجهود على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، شرعت منظومة الأمم المتحدة أيضا في إجراء مشاورات ترمي إلى تحديد ملامح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أجرت اللجان الإقليمية مشاورات واسعة متعددة أصحاب المصلحة من أجل تحديد العناصر الهامة التي يتعين أن تتضمنها تلك الخطة. وعلى الرغم من ارتباط الأهداف بمؤشرات إنجاز واضحة المعالم، فإن إطار رصد الأهداف لم يأخذ في الحسبان أن البلدان والمناطق توجد في مراحل مختلفة من التنمية. ونتيجة لذلك، فإن الأهداف العالمية لم تعكس الأداء النسبي أو التفاوتات الوطنية والإقليمية. ولذا ينبغي للإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ أن يكون مرنا بما يكفي للتكيف على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

* E/2013/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

310513 310513 13-31499 (A)



وقد حدّدت المشاورات الإقليمية عددا من التحديات المشتركة بدرجات مختلفة من الأولوية بين المناطق، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة المسائل الكبرى للامساواة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتكيف مع الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان؛ والحاجة إلى التحوّل الاقتصادي والنمو الشامل للجميع. والأهم هو أن هذه المشاورات أبرزت أيضاً الأهمية الحيوية لسبل تنفيذ الاستراتيجيات والعوامل التمكينية لتحقيق التنمية بالنسبة إلى خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وإضافة إلى تقييم الأهداف الإنمائية للألفية والشروع في النظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سوف يدرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن على مدار عام ٢٠١٣ المسألة الهامة المتمثلة في الهجرة الدولية والتنمية. ويمكن للحوار والتعاون التعددي الأطراف على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أن تكون لهما فائدة خاصة للبلدان النامية في هذا الصدد، بالنظر إلى الاتجاهات القائمة والمتنامية للهجرة بين بلدان الجنوب والهجرة بين الأقاليم.

ويُقدّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥). وهو ينقسم إلى قسمين أساسيين. فأما القسم الأول فيتضمن تحليلا محدثا للدروس المستفادة خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من المنظور الإقليمي؛ ويعرض الرسائل الهامة النابعة من المشاورات الإقليمية الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ باعتبارها مدخلات للمناقشات العالمية؛ ويبرز الدور الهام للتعاون الإقليمي في تعظيم المنافع ومعالجة التحديات المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية. أما القسم الثاني من التقرير فيغطي التطورات المستجدة في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك مسائل إضافية متعلقة بالسياسات تم تناولها في الدورات الوزارية للجان الإقليمية؛ والجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي، بوسائل شتى منها آليات التنسيق الإقليمية التي تتولى اللجان الإقليمية عقد اجتماعاتها بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والتعاون مع المنظمات الإقليمية غير المنتمية إلى الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية؛ والتعاون الأقاليمي المتواصل بين اللجان الإقليمية من خلال التشارك في إعداد المواد التحليلية واستضافة اللقاءات وتنفيذ المشاريع، كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

المحتويات

الصفحة

أولا -	المنظورات الإقليمية المتعلقة بجدول الأعمال العالمي	٤
ألف -	الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الدروس المستفادة والرسائل الواردة من المناطق	٤
باء -	الهجرة الدولية والتنمية: الدور الحاسم للتعاون الإقليمي	١١
ثانيا -	التطورات الحاصلة في ميادين مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي	١٨
ألف -	مسائل رئيسية متعلقة بالسياسات تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى	١٨
باء -	الاتساق على الصعيد الإقليمي	٢٠
جيم -	تعزيز التعاون الأقاليمي بين اللجان الإقليمية	٢٦

أولا - المنظورات الإقليمية المتعلقة بجدول الأعمال العالمي

ألف - الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الدروس المستفادة والرسائل الواردة من المناطق

معلومات أساسية

١ - أحرزت بلدان كثيرة من جميع المناطق تقدماً هائلاً نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الصعيد العالمي، سيحري بلوغ أغلب الأهداف، وفي بعض الحالات سوف يتجاوز التقدم المحرز الغايات المحددة في السنوات الأولى من الألفية. وعلى سبيل المثال، سيتم تجاوز هدف تخفيض نسبة الفقراء إلى النصف، إذ من المتوقع أن ينخفض المعدل إلى ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، مقارنة بغاية الأهداف الإنمائية للألفية المحددة في ٢٣ في المائة. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز يتسم بالتفاوت بين البلدان والمناطق وضمن البلدان والمناطق نفسها. وستكون المناسبة الخاصة التي ستعقدها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من أجل متابعة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف الألفية فرصة لوضع اليد على الفجوات الرئيسية القائمة وإبراز الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة التقدم في البلدان التي ليست على المسار الصحيح.

٢ - وبينما يتواصل تركيز الجهود على بلوغ أهداف الألفية، شرعت منظومة الأمم المتحدة أيضاً في إجراء مشاورات ترمي إلى تحديد ملامح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فقد قدّم فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي شكّله الأمين العام تقريره في نهاية أيار/مايو، وسيقدم الأمين العام تقرير متابعة إلى الجمعية العامة قبل المناسبة الخاصة التي ستعقدها في أيلول/سبتمبر. وسيُجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً مناقشات تتناول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في جزئه الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٣. كما أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي أنشأته الجمعية العامة بمقررها ٦٧/٥٥٥، وفقاً للوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في تموز/يوليه ٢٠١٢ (مؤتمر ريو + ٢٠)، بدأ يباشر أعماله. وإضافة إلى ذلك، يدعم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والدول الأعضاء والمؤسسات الأكاديمية عدداً من المشاورات الأخرى.

٣ - وتقدّم اللجان الإقليمية بانتظام تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مناطقها. وقد أسهمت المشاورات الواسعة النطاق والمتعددة أصحاب المصلحة التي أجرتها اللجان الإقليمية في تحديد العناصر الهامة التي يتعين أن تتضمنها خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥ وعدد من التحديات المشتركة التي تُؤثر في أجزاء كثيرة من العالم النامي. بيد أن ترتيب الأولويات يختلف من منطقة إلى أخرى وفقاً للظروف الخاصة بكل منطقة. وعلى الرغم من ارتباط إطار رصد الأهداف الإنمائية بمؤشرات إنجاز واضحة المعالم، فهو لا يأخذ في الحسبان أن البلدان والمناطق توجد في مراحل مختلفة من التنمية. ونتيجة لذلك، فإن الأهداف العالمية لا تعكس الأداء النسبي أو التفاوتات القائمة على الصعيد الوطني والإقليمي. ولذلك ينبغي للإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ أن يكون مرناً بما يكفي للتكيف على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤ - ويقدم هذا التقرير تحليلاً مستكملاً للدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية من المنظور الإقليمي. ويعرض أيضاً الرسائل الهامة النابعة من المشاورات الإقليمية الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ باعتبارها مدخلات للمناقشات العالمية، وهي متاحة في تقرير مشترك صادر عن اللجان الإقليمية بعنوان "منظور إقليمي عن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥"^(١). ويتاح التقرير المنشور عن المشاورات الإقليمية ونتائج تلك المشاورات على موقع اللجنة الإقليمية على الإنترنت: www.regionalcommissions.org.

الحالة السائدة في مختلف المناطق ونتائج المشاورات الإقليمية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥ - أثار أداء أفريقيا الاقتصادي مؤخراً تفاؤلاً متجدداً بشأن آفاق التنمية في القارة. وانتقل الخطاب من النظر إلى التحديات التي تواجه أفريقيا بوصفها تحديات هائلة إلى النظر إلى أفريقيا باعتبارها قطباً ناشئاً للنمو. فعلى مدى العقد الماضي، كان النمو الاقتصادي في ارتفاع مطرد واستطاع التكيف مع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، حيث لم يتراجع سوى لسنتين عقب اندلاع الأزمة في عام ٢٠٠٧.

٦ - وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩، حقق ١١ بلداً أفريقياً نمواً بلغ معدله السنوي ٧ في المائة أو أكثر، وهو ما يُعتبر كافياً لمضاعفة حجم الاقتصاد خلال عشر سنوات. وعلى الرغم من أزمة الدين السيادي في أوروبا والنمو المتدني في أمريكا الشمالية والصين، تظل آفاق النمو المتوسطة الأجل في أفريقيا قوية، أي عند مستوى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٤. وتحسّن أيضاً مناخ الأعمال، وتوسعت الطبقة الوسطى. ففي عام ٢٠١٠، قُدِّر حجم الطبقة الوسطى بـ ٣٥٥ مليون نسمة، أو ٣٤ في المائة من مجموع السكان.

(١) متاح على الموقع <http://www.regionalcommissions.org/?p=481>.

٧ - وبالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاجتماعية، مثل التقدم المحرز في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وتكافؤ الجنسين في التعليم، وانخفاض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعدل الإصابات الجديدة به، والتحسُّن في مؤشرات الحوكمة، فإنه من غير المرجح أن تحقق أفريقيا بوجه عام أغلب الأهداف الإنمائية للألفية: فأفريقيا لا تزال تعاني من أعلى معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال؛ والغطاء الحرجي في تراجع سريع؛ كما أن معدل الحصول على موارد المياه والصرف الصحي المحسنة محدود. وتثير هذه الاتجاهات أسئلة مشروعة عن نوعية ومدى استدامة مسار النمو في أفريقيا.

٨ - وأدت المشاورات التي قادتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومع نطاق واسع من أصحاب المصلحة إلى توافق في الآراء حول النواتج الإنمائية العامة الثلاثة التالية باعتبارها أولويات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: التحول الاقتصادي الهيكلي والنمو الشامل للجميع؛ والابتكار ونقل التكنولوجيا؛ والتنمية البشرية. وعلاوة على ذلك، أبرزت المشاورات أيضا أهمية العوامل المساعدة على التنمية في إيجاد البيئة الملائمة لتحقيق النواتج الثلاثة ذات الأولوية. وتشمل العوامل المساعدة، على سبيل المثال لا الحصر، السلام والأمن؛ وتعبئة الموارد المحلية؛ والبنية التحتية (بما في ذلك النقل والاتصالات والمياه والطاقة)؛ والحكم الرشيد؛ وهيكل حوكمة ملائم على الصعيد العالمي، خصوصا فيما يتعلق بالقطاعات التجاري والمالي الدوليين.

أوروبا وآسيا الوسطى

٩ - تتسم المنطقة التي تغطيها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ككل بمستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والبشرية. إلا أن الأرقام الكلية تخفي أوجه تباين واسع بين البلدان وداخل كل بلد على حدة. ولذلك فإن جعل النمو الاقتصادي أكثر استدامة وتوسيع دائرة المستفيدين منه، واعتماد نظم وسياسات للحماية الاجتماعية تضيق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، أمر لا غنى عنه بالنسبة لجميع بلدان المنطقة.

١٠ - وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، يمكن تصنيف البلدان إلى مجموعتين على أساس المؤشرات. فالمجموعة الأولى تتكون من البلدان المتوسطة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل التي قضت على الفقر المدقع إلى حد بعيد ويُرجح أن تحقق أغلب الأهداف الإنمائية. ومعظم بلدان هذه المجموعة من الدول الحديثة العهد بعضوية الاتحاد الأوروبي من أوروبا الوسطى والبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي من جنوب شرق أوروبا. وتشمل المجموعة الثانية بالأساس الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل من أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، إضافة إلى الاقتصادات

الأقل تقدماً نسبياً التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا. وقد واجهت هذه البلدان صعوبات حادة في تسعينات القرن العشرين عند انتقالها إلى اقتصادات سوق، ولذا فقد كانت أقل نجاحاً في تحقيق الأهداف الإنمائية بالرغم من إحرازها تقدماً كبيراً في السنوات السبع السابقة على الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨.

١١ - واستمر التأثير السلبي القوي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في أغلب البلدان ذات الاقتصادات الناشئة في أوروبا وآسيا الوسطى. فقد أجبر ارتفاع معدلات البطالة وتراجع المداخيل الأسر المعيشية على الاقتصاد حتى في الضرورات. وألحقت البطالة وفقدان المداخيل وانخفاض فرص الحصول على الخدمات الصحية أضراراً أفدح بالفئات المهمشة مقارنةً بغالبية السكان. وتشمل هذه الفئات الأقليات الإثنية المحرومة، والمعوقين، والسكان الأصليين، والمهاجرين. ومن الممكن تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بأقل تكلفة لو أن السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتبعها الحكومات تركز على تحسين المستويات المعيشية لتلك الفئات المحرومة. ولذلك ينبغي لأي خطة إنمائية مقبلة أن تركز على هذا المنحى باستمرار.

١٢ - وتتواصل المشاورات في أوروبا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولقد بدأت الاعتبار البيئية تبرز كتحدي أساسي. فقد نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مؤتمراً عن موضوع "البيئة في أوروبا" في كازاخستان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وكان المؤتمر أول مبادرة أوروبية لبدء مناقشات عن الخطوات الضرورية لتيسير انتقال المنطقة إلى اقتصاد أخضر. وسوف يتعين على البلدان أن تطبق مجموعة متنوعة من الأدوات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية، الطوعية والقائمة على المعلومات، من أجل تعزيز الانتقال. وستظهر الحاجة إلى أدوات اقتصادية ملائمة بغية تغيير الأسعار النسبية من أجل تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك. وليس هناك مجموعة متنوعة من الأدوات "صالحة لجميع الحالات" ومن شأنها تيسير الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وستستند الإجراءات التي يتخذها كل بلد إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية القائمة في البلد في مستهل الأمر.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٣ - شهدت السنوات العشر الماضية اتجاهات إيجابية في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر المدقع، وتحسين وضع عدم المساواة في توزيع المداخيل المرتفعة في المنطقة. وأصبحت اقتصادات المنطقة أكثر قدرة على تحمل الصدمات العالمية أيضاً، كما يتضح من الفترة التي أعقبت ظهور الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، حيث حدث تباطؤ في اقتصادات المنطقة في عام ٢٠٠٨ ولكنها عادت للنمو بحلول عام ٢٠٠٩. وحققت

المنطقة تقدما كبيرا نحو بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية، ووفيات الرضع، وتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة. ولدى أكثر من ٩٠ في المائة من السكان إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي، وتحققت المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات بين الجنسين في الدخل والحصول على الممتلكات وصنع القرار.

١٤ - وفي منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، امتدت إمكانية الحصول على التعليم إلى نطاق أوسع من ذلك، حيث بلغ التعليم الثانوي ما يقرب من التغطية الشاملة وازدادت فرص الحصول على التعليم العالي بشكل كبير. ونظم الحكم في بلدان هذه المنطقة نظم ديمقراطية مستقرة نسبياً، تتسم بارتفاع مستويات المشاركة السياسية وانخفاض وتراجع مستويات العنف السياسي.

١٥ - وتتسم المنطقة بتباين شديد، حيث تشمل بلدانا تدرج ضمن الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط، وهي أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ودولا جزرية صغيرة نامية لديها أوجه ضعف خاصة؛ وبلدانا فقيرة مثقلة بالديون. ويظهر هذا التباين أيضاً داخل كل بلد على حدة، لأن هذه المنطقة يوجد بها أسوأ توزيع للدخل في العالم. ومن ثم ستظل معالجة مسألة القضاء على الفقر فضلاً عن مسألة التفاوت في الدخل محورياً للتركيز لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

١٦ - وتضم هذه المنطقة بعضاً من أغنى الموارد الطبيعية في العالم فيما يتعلق بالأنهار والغابات والتنوع البيولوجي، ويتعين أن تتضمن خططها الإنمائية في المستقبل عنصراً بيئياً قوياً. فالمنطقة في حالة ضعف بالغة إزاء تغير المناخ، وتُظهر ذلك أمور تتراوح ما بين ظاهرة النينو إلى الفيضانات والأعاصير التي تضرب منطقة البحر الكاريبي على وجه الخصوص كل موسم. ولا بد من إيجاد مسارات جديدة للتنمية على وجه الاستعجال لكفالة الاستدامة البيئية وبناء اقتصاد رقيق بالبيئة وإيقاف تدمير النظم الإيكولوجية. ويجب أن تتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك على الصعيد العالمي كي تأخذ مساراً أكثر استدامة. وتمثل إدارة قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشرط الشامل والأساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

١٧ - وتمثل الوسائل التي يجري من خلالها تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أمراً بالغ الأهمية للمنطقة. وفي هذا الصدد، فإن المساعدة الإنمائية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والإنفاق العام، والطرق الجديدة لإشراك القطاع الخاص، أمور رئيسية في الخطة الإنمائية الجديدة. ويشكل إصلاح الهيكل المالي الدولي جزءاً هاماً من هذه الأمور،

بما في ذلك إتاحة الفرصة لمصادر مبتكرة للتمويل. ومن منظور المنطقة، يشكل التمويل من أجل التنمية المستدامة أداة رئيسية في تحويل الخطة إلى واقع ملموس.

آسيا والمحيط الهادئ

١٨ - نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من حلقات العمل والمشاورات على الصعيد دون الإقليمي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وذلك مع ممثلي الحكومات والخبراء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد أتاحَت الأهداف الإنمائية للألفية أداة قوية لتوحيد الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية حول أهداف إنمائية واضحة ودقيقة وقابلة للقياس. ومع ذلك، يتفاوت التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية فيما بين بلدان المنطقة وفيما بين مختلف الأهداف والمؤشرات. ولا تزال هناك ثغرات هامة في السياسات والاستراتيجيات، وبشكل حاسم في توافر الموارد، وهي ثغرات يتعين التصدي لها جميعاً على نحو صريح من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.

١٩ - وقد بلغت المنطقة ككل بالفعل هدف خفض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم بنسبة النصف وخفض نسبة الأشخاص المحرومين من مياه الشرب المأمونة بنسبة النصف أيضاً. كما أُحرز تقدم في المساواة بين الجنسين في مستويات التعليم الثلاثة؛ ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والسل؛ وزيادة المناطق المغطاة بالغابات والمناطق ذات الوضع المشمول بالحماية؛ والحد من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون. وعلاوة على ذلك، تمضي المنطقة نحو كفالة التحاق جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية.

٢٠ - وتشير المشاورات الإقليمية إلى أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تستفيد من النجاحات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بشكل صريح على معالجة أوجه عدم المساواة والتفاوت على جميع المستويات، بما في ذلك عدم المساواة بين الأجيال؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع؛ وبناء القدرات الإنتاجية؛ والقضاء على الفقر؛ والحد من الجوع وسوء التغذية؛ والحد من وفيات الأطفال والوفيات النفاسية؛ وكفالة الوصول إلى المرافق الصحية والمياه المأمونة ومصادر الطاقة الحديثة؛ ومكافحة الأمراض غير المعدية؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتشجيع عمالة الشباب وتوفير العمل اللائق والمنتج للجميع؛ والحد من جميع أشكال الضعف.

٢١ - وأشارت المشاورات أيضا إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أُتفق على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تعالج الاحتياجات والتطلعات المختلفة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن الاعتراف بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة دور مختلف أصحاب المصلحة، من قبيل المجتمع المدني والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، ومراكز الامتياز.

٢٢ - وهناك أربع مسائل ذات أولوية قصوى بالنسبة للدول المتضررة من النزاعات، وهي: النمو الاقتصادي الشامل للجميع الذي يكون في خدمة الفقراء ويهيئ فرص العمل؛ والتنمية التي تدعمها فعالية الدولة وجهود بناء الدولة؛ وأمن المواطنين والوعي بأن العنف لا ينجم عن الحروب فحسب، بل أيضا عن توجه الكثير من أبناء هذه المجتمعات نحو الجريمة؛ ومسألة استناد السلام والعدالة إلى حقوق الإنسان. وتدعو الحاجة إلى منظومة أقوى بكثير للحماية الاقتصادية والاجتماعية تأخذ في الاعتبار التحديات والفرص التي يطرحها التغيير الديمغرافي، من قبيل "انفجار أعداد الشباب".

الدول العربية

٢٣ - في المنطقة العربية، تجري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحليلات منتظمة للتقدم المحرز نحو بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وتقدم المشورة في مجال السياسات حسبما تقتضيه الحاجة. ومن اللافت للنظر أن عددا من البلدان المتأثرة بالتحويلات الجارية في المنطقة، وهي تونس والجمهورية العربية السورية ومصر، كانت من ضمن أفضل الدول أداء في تحقيق الأهداف الإنمائية في المنطقة. ولم تأخذ تقييمات التقدم المحرز على الصعيد الوطني نحو تحقيق الأهداف في الاعتبار التفاوتات الكبيرة داخل كل بلد - سواء التفاوتات بين الأغنياء والفقراء، أو بين الريف والحضر، أو بين الرجل والمرأة. وبالتالي فهناك حاجة إلى النظر إلى ما وراء متوسطات النتائج الوطنية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية من أجل فهم الوضع على أرض الواقع بشكل أفضل.

٢٤ - وستحقق بلدان دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، في حين أن أقل البلدان العربية نموا بعيدة إلى حد كبير عن الطريق الصحيح. وتسير المنطقة ككل على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التعليم الابتدائي، فقد تم القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم في المستويين الابتدائي والثانوي. ومع ذلك، لا يزال تمكين المرأة هدفا بعيد المنال، وأما ظواهر الفقر، وسوء تغذية لدى الأطفال، ونقص التغذية لدى السكان، فهي لا تزال في مستويات مرتفعة.

٢٥ - وفيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من المهم تلبية الحاجة إلى الإصلاحات السياسية وإصلاحات الحكم في المنطقة. ويمثل التحول الجاري في المنطقة دعوة لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وفتح أبواب عمليات صنع القرار في وجه فئات عريضة من السكان، لا سيما الشباب والنساء. وهناك حاجة إلى إصلاحات مؤسسية لإنشاء نظم فعالة وخاضعة للمساءلة تستجيب للمطالب الشعبية وقادرة على توفير خدمات تتسم بالكفاءة. ومن الضروري أيضا إعادة تعريف مقاييس الفقر التي تراعي العوامل غير النقدية في تحديد الطابع المتعدد الأبعاد للفقر بهدف إعطاء صورة أدق عن السياقات الوطنية.

٢٦ - ولا تزال أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها تشكل تحديا كبيرا. ولذلك يجب أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تدابير لتوفير حماية اجتماعية بإمكانها رفع مستويات المعيشة للفئات الأكثر ضعفا. فالحماية الاجتماعية تعبير عن الاهتمام الوطني بالعدالة والكرامة وقدرات المواطنين، وهي تحمي قدرات من يعانون بشكل مزمن من الحرمان والأشخاص الذين قد لا يحتاجون إلى هذا النوع من الدعم إلا بشكل مؤقت. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكون الحماية الاجتماعية محفزا لقدرات المحرومين نظرا لأن قدرتهم يمكن أن تتسع بمجرد تلبية احتياجاتهم الأساسية.

٢٧ - وسيساعد تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي في التغلب على أوجه التفاوت في مستويات التنمية الوطنية. وقد يمتد هذا التعاون إلى إدارة الموارد الطبيعية النادرة، ولا سيما موارد المياه، لتعزيز الأمن المائي والأمن الغذائي.

باء - الهجرة الدولية والتنمية: الدور الحاسم للتعاون الإقليمي

معلومات أساسية

٢٨ - لقد ظلت الهجرة الدولية والإقليمية تتوسع من حيث نطاقها، وتعمق من حيث درجة تعقيدها وآثارها، منذ أن عقدت الجمعية العامة حوارها الأول الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، ظلت مسألة الهجرة الدولية منذ عام ٢٠١٠ في صميم العديد من المناقشات الدولية المتعلقة بالأزمة الاقتصادية العالمية والمواضيع ذات الصلة من قبيل أوضاع المهاجرين وتدفقات التحويلات النقدية، وعودة المهاجرين، والمناخ المناهض للهجرة، وتزايد تعرض حقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين لخطر الانتهاكات.

٢٩ - وفي الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المقرر عقده في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سيتاح للمجتمع الدولي الفرصة كي يقي مسألة المهاجرين في صلب النقاش، مع تقييم التقدم الرسمي المحرز والبحث عن نهج جديدة لمعالجة الهجرة الدولية من خلال التعاون والتنسيق على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، مع إشراك الجهات الفاعلة الرائدة في مجال الهجرة، بما في ذلك المجتمع المدني وآليات التكامل الإقليمي.

٣٠ - ولقد ظل التخفيف من حدة التحديات التي تواجهها الهجرة الدولية مع تعظيم ما ينجم عنها من فوائد في خدمة التنمية، بما في ذلك باعتبارها دافعا للتكامل الإقليمي، هدفا مهما لكثير من البلدان في جميع المناطق. ومع ذلك، فإن التعاون بشأن الوسائل والسياسات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وزيادة التوافق بشأنه، أمران لم يتحققا بشكل كامل، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن أن يكون الحوار والتعاون المتعددا الأطراف على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مفيدتين بشكل خاص للبلدان النامية، بالنظر إلى الاتجاهات الحالية والمتزايدة للهجرة بين بلدان الجنوب وداخل كل منطقة على حدة. وفي حين لا تزال الهجرة من الجنوب إلى الشمال المحرك الرئيسي للهجرة العالمية، فقد أصبحت الهجرة فيما بين بلدان الجنوب على نفس الدرجة من الأهمية تقريبا: ففي عام ٢٠١٠، كان حوالي ٧٣ مليون مهاجر دولي ممن وُلدوا في بلدان الجنوب مقيمين في الجنوب، وكان حوالي ٧٤ مليون مهاجر قادمين من الجنوب مقيمين في الشمال. وثمة عوامل مختلفة مسؤولة عن هذا التغيير، بما في ذلك الدور الجديد للاقتصادات الناشئة، والتطورات التي شهدتها قطاع النقل والبنية الأساسية، والفوارق في الدخل والأجور وفرص العمل وأسواق العمل في بلدان المنطقة نفسها.

الهجرة الدولية والخصوصية الإقليمية

٣١ - تكشف الهجرة الدولية بوضوح عن الخصائص الإقليمية. ففي أفريقيا، تحدث الغالبية الكبرى من حالات الهجرة الدولية داخل القارة نفسها، خصوصا من البلدان المجاورة، وتتحدّد الهجرة إلى حد كبير نتيجة للموقع الجغرافي والعضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية. والهجرة الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تجري إلى خارج النطاق الإقليمي في أغلبها، حيث تتجه أساسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا؛ ولا يسكن في المنطقة سوى ١٤ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين المولودين فيها. وأما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فالنمط الغالب هو هجرة العمالة المؤقتة الضعيفة المهارات، بما في ذلك الهجرة الطويلة المسافة إلى منطقة الخليج والاقتصادات الناشئة في شرق وجنوب شرق آسيا. والعمل

المتزلي هو أهم مهنة للمهاجرات من آسيا في قطاع الأجر المتدنية. وتعتمد اقتصادات كثيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ اعتماداً كبيراً على تحويلات العمالة المهاجرة التي تصل إلى زهاء نصف التحويلات المالية في العالم. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تنسم الهجرة بالكثافة الشديدة. فقد كان أكثر من ٥٤ في المائة من المهاجرين من بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا البالغ عددهم ١٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ يعيشون في بلدان أخرى من بلدان اللجنة. وتتجه أغلب هذه العمالة المهاجرة المؤقتة، التي يهيمن عليها الذكور غير المتزوجين، نحو البلدان الغنية بالموارد التي يغطيها مجلس التعاون الخليجي وليبيا^(٢). وفي عام ٢٠١٠، ومن أصل ٢١٤ مليون مهاجر دولي على الصعيد العالمي، كان ٥٠ مليوناً يعيشون في أمريكا الشمالية و ٧٠ مليوناً في أوروبا.

٣٢ - وإضافة إلى الهجرة لأسباب اقتصادية، ظهرت اتجاهات وديناميات جديدة للهجرة تتصل بالتزاع، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والصراع على استخدام الموارد الطبيعية مثل المياه والغذاء. وعلى سبيل المثال، فإن أنماط الهجرة في شرق أفريقيا ووسطها يحدّد معالمها النزاع العنيف، وعدم الاستقرار السياسي، وارتفاع معدلات الفقر. ويُقدّر أن هاتين المنطقتين تضمّان زهاء ١٠ ملايين من المشردين داخلياً، أو ٣٨ في المائة من مجموع هؤلاء الأشخاص في العالم. وفي نهاية عام ٢٠١١، كانت الجمهورية العربية السورية والأردن تضمّان مجتمعتين أكثر من ١,٢ مليون لاجئ، أغلبهم من العراق^(٣). ولكن مع تدهور الوضع في الجمهورية العربية السورية، بلغ عدد اللاجئين في البلدان المجاورة، خصوصاً الأردن ولبنان، مليون لاجئ في الآونة الأخيرة^(٤). وشهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ زيادة في اهتمام الدول الأعضاء بالمشاركة في المناقشات التي تُجرى بشأن مسائل الهجرة المرتبطة بالتغير البيئي والكوارث الطبيعية، حيث إن هذه المنطقة هي أكثر المناطق عُرضة لتلك الكوارث.

التعاون الإقليمي بشأن الهجرة الدولية ودور اللجان الإقليمية

٣٣ - إن التعاون الإقليمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية، إضافة إلى كونه دافعاً للتكامل الإقليمي، حيث يُشكّل الاتحاد الأوروبي المثال الأبرز على ذلك، سبق لأمد طويل التعاون العالمي، وأفرز هذا التعاون الإقليمي في حالات كثيرة التزامات واستراتيجيات فعالة، مثل

(٢) استناداً إلى دراسة البنك الدولي: World Bank, *Migration and Remittances Factbook 2011* (Washington, D.C. 2011)، انظر الجدول ١، التقديرات الثنائية لأعداد المهاجرين لعام ٢٠١٠.

(٣) انظر: "United Nations High Commissioner for Refugees, 'Global trends 2011: a year in crisis'", الصفحات ١٢-١٤.

(٤) البيانات متاحة على الموقع <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>.

الإعلان المتعلق بحماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين (٢٠٠٧) الصادر عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتفاق المتعلق بإنشاء مجلس قادة وكالات الهجرة في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (٢٠٠٧). ويوفر إطار السياسات المتعلقة بالهجرة في أفريقيا (٢٠٠٦) الصادر عن الاتحاد الأفريقي أيضا توجيهات ومبادئ تساعد الحكومات واللجان الاقتصادية الإقليمية في صياغة سياساتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بالهجرة. ويضاف إلى ذلك أن المحافل المشتركة بين الدول لوضع إطار شامل لإدارة الهجرة على الصعيد الإقليمي، مثل العملية التشاورية الإقليمية بشأن إدارة العمل في الخارج والعمل التعاقدية لبلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو) وحوار أبو ظبي، تبين أن المبادئ العالمية المتعلقة بإدارة الهجرة يمكن ترجمتها إلى تدابير ملموسة أكثر قابلية للتطبيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد عكفت اللجان الإقليمية على دعم هذه العمليات وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الهجرة الدولية، وذلك بالأساس من خلال تركيز عملها على المجالات الأربعة المبينة أدناه.

توليد البيانات والمواد التحليلية

٣٤ - يتصل المجال الأول بإعداد نظم معلومات ومعارف تستند إلى أدلة من أجل تحسين توافر ونوعية البيانات والمعلومات. وقد أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا جردا شبكيا بعنوان "Migratory" للمصادر المتعلقة بالهجرة في أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية، وأصدرت كتيباً معنوناً "Statistics on international migration: a practical guide" (إحصاءات عن الهجرة الدولية: دليل عملي) يتضمن معلومات نظرية وعملية واقتراحات لمختلف فئات المنتجين والمستخدمين. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جردا للمصادر المتعلقة بالهجرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع مركز سكالابريني للهجرة في الفلبين في تطوير نظام لمعلومات الهجرة في آسيا من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالهجرة الدولية في المنطقة وتحديثها والإبلاغ عنها وتبادلها عن طريق بوابة شبكية مشتركة.

٣٥ - وتولت اللجان الإقليمية أيضا إجراء بحوث تحليلية. فعلى سبيل المثال، عاجلت دراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن "International migration: trends and institutional frameworks from the African perspective" (الهجرة الدولية: اتجاهات وأطر مؤسسية من المنظور الأفريقي) حركات التنقل داخل المنطقة، والهجرة العائدة، والهجرة غير القانونية، والتحركات القسرية للسكان، وطلب اللجوء، إضافة إلى الهجرة المؤقتة، وهجرة العمالة الماهرة، وتدفقات التحويلات المالية، ووجود جماعات الشتات في بلدان المقصد. وأصدرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريرا معنوناً "International

الهجرة) migration in Latin America and the Caribbean: new trends and approaches” الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: اتجاهات ونهج جديدة، يعالج المسائل الناشئة المتصلة بالهجرة الدولية وآثارها المتعلقة بالسياسات والأطر القانونية. أما تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المعنون “International migration and Development in the ESCWA region: challenges and opportunities” (الهجرة الدولية والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التحديات والفرص)، فركّز على حجم وتأثير هجرة العمالة، والتحويلات المالية، ونزيف الأدمغة، ومشاركة جماعات الشتات في المنطقة، وفحص الإطار القانوني الذي تحدث الهجرة في ظلّه. وركز تقرير الحالة الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الهجرة الدولية في جنوب وجنوب غرب آسيا على الديناميات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحدّد معالم أنماط الهجرة في المنطقة دون الإقليمية. واستناداً إلى توصيات التقرير، وضعت استراتيجية للسياسات دون الإقليمية بشأن الهجرة الدولية وأُحيلت إلى الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

بناء القدرات

٣٦ - يتصل المجال الثاني ببناء وزيادة القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تصميم وتنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة. فقد نظمت اللجان الإقليمية في السنوات الأخيرة عدداً من حلقات العمل للتدريب وبناء القدرات للمسؤولين الحكوميين، تركّزت على مواضيع تتصل بحالات محددة في المناطق. وعلى سبيل المثال، ركّزت حلقات العمل التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ على بناء القدرات في مجال إحصاءات الهجرة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وركزت حلقات العمل التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تعزيز الحوار الإقليمي. وركّزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحديد الاتجاهات والقضايا والنهج الجديدة، وركّزت جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على إدراج الهجرة ضمن استراتيجيات التنمية والتخطيط للتنمية. وأتاحت جهود بناء القدرات، في جملة أمور، فرصة لتعريف البلدان بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالهجرة والتنمية وتطبيقها على حالات تلك البلدان.

تعزيز التعاون الأقاليمي

٣٧ - المجال الثالث الذي قامت فيه اللجان الإقليمية بزيادة جهودها هو تبادل الممارسات الجيدة، وتبادل المعلومات، وتيسير الحوار خارج حدود المنطقة. وجرى تحديد الشواغل وأفضل الممارسات المشتركة بين المناطق، من منظور التعاون بين بلدان الجنوب ومن منظور

التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وعلى سبيل المثال، فإن مشروعاً ممولاً من حساب التنمية يرمي إلى تقوية القدرات الوطنية في التعامل مع الهجرة الدولية، قادتة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشاركت في تنفيذه جميع اللجان الإقليمية، وفر تحليلاً جديداً وأتاح بناء القدرات على الصعيد الأقليمي، لا سيما من خلال الدراسات وحلقات العمل المشتركة. وفي إطار هذا المشروع، ضمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا جهودهما في عام ٢٠١١ من أجل تعزيز الحوار بين بلدان كل منهما بشأن الهجرة الدولية والتنمية، بينما جمع كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بين ممثلين عن مناطقها لدراسة التنمية وأبعاد الهجرة المؤسسية والمتصلة بالسياسات بين أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد نُشرت مجموعة الخبرات والممارسات الجيدة الوطنية والإقليمية في تقرير أقليمي عن هجرة العمالة والحماية الاجتماعية، وفي تقرير عن التنمية وأبعاد الهجرة المؤسسية والمتصلة بالسياسات بين أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضاً قمة رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في حوارها مع الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة الدولية بين المنطقتين.

دعم العمليات العالمية

٣٨ - يتعلق المجال الرابع بدعم العمليات العالمية. فقد وفرت اللجان الإقليمية أيضاً منظورا إقليميا عن الهجرة الدولية في سياقات متعددة الأطراف مثل الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، وهي الآلية المشتركة بين الوكالات المعنية بالهجرة والتي تشمل ١٥ كيانا من كيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

٣٩ - ودعما للمناقشة العالمية عن الهجرة والتنمية، أسهمت اللجان الإقليمية في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية منذ بدئه في عام ٢٠٠٧، من خلال الدعم الجماعي المُقدم من المجموعة العالمية المعنية بالهجرة وعلى أساس فردي. وعلى سبيل المثال، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قامت في عام ٢٠١٠، بالتعاون مع الفريق العامل المواضيعي التابع لآلية التنسيق الإقليمي، والمعني بالهجرة الدولية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، بتنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للمنتدى الذي عُقد في مانيلا.

٤٠ - وعلى مدى النصف الأول من عام ٢٠١٣، ستتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، باسم اللجان الإقليمية، رئاسة المجموعة العالمية المعنية بالهجرة. وأثناء اضطلاعها بدور الرئاسة، ركزت اللجنة جهودها على تقوية الأسس المؤسسية للمجموعة وتعزيز دور المجموعة في الرفع من مستوى اتساق السياسات والتنسيق بين منظماتها الأعضاء في إطار التحضير للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣ وفي سبيل تنفيذ نتائج ذلك الحوار بعد ذلك.

٤١ - وفي إطار العملية التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣، نظمت اللجان الإقليمية مناقشات لدراسة الأبعاد الإقليمية للهجرة الدولية والتنمية، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٩. وسوف تتيح المناقشات الإقليمية التي ستعقد بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٣ فرصة للبلدان كي تشارك في مناقشات مثمرة بشأن التوصيات والحلول العملية الكفيلة بمعالجة المسائل والأولويات الرئيسية المتعلقة بالهجرة في مختلف المناطق التي تنتمي إليها تلك البلدان، ولبناء إطار فعال وتعاوني لإدارة الهجرة الدولية والتنمية في تلك المناطق، بما في ذلك إقامة إطار يبين كيفية إدراج الهجرة في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

آفاق المستقبل

٤٢ - في الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سيُعرض على الدول الأعضاء تقرير الأمين العام عن استعراض شامل للجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية. ويشير التقرير إلى العناصر التي قد ترغب الدول الأعضاء في أن تراعيها بخصوص دور التعاون الإقليمي في التصدي لتحديات الهجرة الدولية والتنمية، ومن هذه العناصر ما يلي:

(أ) تشجيع الاستثمار في مجال جمع البيانات، وتوثيق أفضل الممارسات، وإقامة الشبكات لتبادل المعارف على الأصعدة الإقليمية الملائمة؛

(ب) وضع أطر إقليمية بشأن الهجرة تُشجع البلدان الأصلية وبلدان المقصد على اتخاذ تدابير متسقة والتعاون فيما بينها. وينبغي للبلدان أن تضع سياسات وطنية ملائمة في مجال الهجرة تراعي الشواغل الوطنية والمصالح والالتزامات الإقليمية على حد السواء؛

(ج) تعزيز التنسيق والتعاون بشأن مسائل الهجرة على المستوى الإقليمي والإقليمي ودون الإقليمي، بطرق منها إقامة شبكات إقليمية ودون إقليمية لأصحاب المصلحة تُعنى بقضايا الهجرة؛

- (د) مساعدة الحكومات والمنظمات الإقليمية في تنمية القدرات اللازمة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر المتعلقة بالهجرة على جميع المستويات؛
- (هـ) تشجيع اللجان الإقليمية على الاضطلاع بدور رائد في تكييف الخطة العالمية للهجرة والتنمية بحيث تتلاءم مع الخصائص المميزة لمختلف السياقات الإقليمية، وكفالة اتخاذ منظومة الأمم المتحدة تدابير إقليمية متسقة وملائمة في مسائل الهجرة والتنمية، بما في ذلك عن طريق استضافة حوارات إقليمية بشأن المسائل المرتبطة بالهجرة والتنمية، حسب الاقتضاء.

ثانياً - التطورات الحاصلة في ميادين مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي

ألف - مسائل رئيسية متعلقة بالسياسات تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى

٤٣ - نظرت اللجان الإقليمية في المسائل التي أُشير إليها في الجزء الأول من هذا التقرير خلال دوراتها الوزارية الرفيعة المستوى واجتماعاتها الأخرى التي عقدت منذ الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢. وخلال الفترة قيد النظر، قامت أربع من اللجان الإقليمية، وهي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بعقد دوراتها الوزارية التي تعقد سنوياً أو مرة كل سنتين.

٤٤ - وعُقدت الدورة الرابعة والثلاثون للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سان سلفادور في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. وركزت مناقشاتها على موضوع التغيير الهيكلي من أجل تحقيق المساواة. ورحبت الدول الأعضاء باقتراحات قدمتها اللجنة بشأن اعتماد نهج متكامل للتنمية من شأنه أن يفضي إلى تغيير اقتصادات المنطقة وتشجيع نمو أكثر شمولاً. ونظر المجلس، في دورته المستأنفة لعام ٢٠١٢، في النتائج والقرارات التي اعتمدها اللجنة في دورتها تلك. وستعرض النتائج والقرارات التي اعتمدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دوراتها، على المجلس في شكل إضافات لهذا التقرير، لينظر فيها المجلس ويبت فيها في دورته لعام ٢٠١٣.

٤٥ - وعقدت الدورة السادسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أبيدجان، كوت ديفوار، في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، في إطار الدورة السادسة للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر اللجنة لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الأفريقيين، ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية. وكان موضوع الاجتماع هو "التصنيع من أجل أفريقيا ناشئة". وتناولت المناقشة عددا من المواضيع ذات الصلة، من بينها السياسات الرامية إلى تسريع وتيرة التصنيع والتغيير الهيكلي في أفريقيا، وموضوع التخطيط للتنمية الصناعية وتمويلها. وناقشت الدول الأعضاء ضرورة تغيير النموذج الأفريقي، بحيث تنتقل أفريقيا من الاعتماد على تصدير السلع الأساسية الأولية إلى تصنيع قائم على السلع الأساسية، وهو ما من شأنه أن يوفر فرص العمل، ويزيد المداخيل، ويسر التنويع. وشدد البيان الوزاري المتعلق بالسياسات، الذي اعتمدته المؤتمر، على حاجة البلدان الأفريقية إلى سياسات وبرامج فعالة لتحقيق هذا الهدف، والاستفادة من ثروات القارة من الموارد ومن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والتصدي للمعوقات والعقبات المرتبطة بالهياكل الأساسية. ونظرت الدورة أيضا في التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة ووافقت عليه، بالصيغة التي قدمها الأمين التنفيذي الجديد، لتلبية احتياجات وأولويات البلدان الأفريقية.

٤٦ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتدى التنمية الأفريقي الثامن في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في موضوع "تنظيم الموارد الطبيعية وتسخيرها من أجل تنمية أفريقيا". وحضر المنتدى، الذي نُظم بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وشركاء رئيسيين آخرين، أكثر من ٨٠٠ من ممثلين للحكومات المعنية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والشركاء الإنمائيين، والمنظمات غير الحكومية. ووجهت المناقشة الانتباه إلى أهمية إدارة الموارد الطبيعية في إطار عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده أفريقيا لتعزيز النمو والحد من الفقر. وحدد البيان التوافقي الذي اعتمدته المنتدى التدابير والالتزامات التي ستمكن أفريقيا من الاستفادة بشكل أكبر من مواردها من الأراضي والمعادن والغابات ومصايد الأسماك.

٤٧ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورتها الخامسة والستين في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتركزت المناقشات الرفيعة المستوى على متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتطورات والتحديات الاقتصادية في المنطقة التي تعنى بها اللجنة، ولا سيما دور الابتكار في إقامة اقتصاد يتميز بالدينامية والتنافسية. واعتمدت الدول الأعضاء الوثيقة الختامية لاستعراض خطة إصلاح اللجنة المعتمدة في عام ٢٠٠٥، والتي تحدد الأولويات الاستراتيجية لعمل اللجنة في السنوات المقبلة. وتناولت عدة مقترحات تعزيز دور اللجنة، ولا سيما في مسائل مثل إنشاء آليات لتيسير الاطلاع على السياسات العامة العابرة للحدود، وتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة في مجال الابتكار الإيكولوجي.

٤٨ - وعُقدت الدورة التاسعة والستون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠١٣. وكان موضوع الدورة هو "فرص بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية الكبرى". وناقش اجتماع مائدة مستديرة على المستوى الوزاري كيفية وضع استراتيجيات وسياسات فعالة تهدف لبناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية الكبرى من أجل حماية المكاسب الإنمائية التي تحققت. وودعت الدورة إلى إحداث تغيير في نموذج التنمية في المنطقة من شأنه أن يتطلب بوجه خاص إعادة النظر في طريقة تصميم وتنفيذ السياسة المالية، إلى جانب التركيز بشكل أكثر تحديداً على توفير فرص العمل والاستثمار في مجال البيئة.

٤٩ - وفي أثناء الجزء الوزاري من الدورة، أعلن عن مبادرة الأمين العام المسماة تحدي القضاء على الجوع، في مناسبة أدارها نائب الأمين العام الذي ترأس أيضاً حلقة نقاش على المستوى الوزاري بشأن التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسلطت حلقة النقاش الضوء على تحارب قطرية في صياغة وتنفيذ استراتيجيات إنمائية تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري والطبيعي، بوصفها محركات للتنمية الشاملة والمستدامة التي يمكن أن تقدم منظورات قيّمة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

باء - الاتساق على الصعيد الإقليمي

التطورات المتعلقة بآلية التنسيق الإقليمية

٥٠ - واصلت اللجان الإقليمية الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها وفقاً للولايات ذات الصلة الصادرة عن المجلس والجمعية العامة، عن طريق آلية التنسيق الإقليمية المعنية في مناطق عملها، سعياً لتعزيز الاتساق في السياسات والتنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومع الشركاء دون الإقليميين والإقليميين. وترأس نائب الأمين العام الاجتماعات الرئيسية لآلية التنسيق الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وضم الاجتماع السنوي لآلية التنسيق الإقليمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي عقد في جنيف في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، المديرين الإقليميين للوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف معالجة القضايا ذات الأولوية العليا في خطة الأمم المتحدة للتنمية التي تدعو إلى تحقيق الاتساق في السياسات على الصعيد الإقليمي وتتطلب التعاون بين الوكالات. وتناول الاجتماع العمليات العالمية الجارية ذات الصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة. وركز الاجتماع كذلك على متابعة مؤتمر ريو + ٢٠ في مجال الاقتصاد الأخضر؛ ومجالات التعاون الممكنة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ والحاجة إلى إعادة النظر في الأطر والأدوات وعمليات التخطيط التقليدية للمساعدة الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، ومراعاة هذه المسألة عند وضع خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وتم الاتفاق في الاجتماع على عرض تقرير إقليمي مشترك بين الوكالات، بشأن تحديات وفرص مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ في المنطقة، على الجمعية العامة في جلستها الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى المشاركة في اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية، على تنسيق المهام المرتبطة بإعداد هذا التقرير.

٥١ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في أديس أبابا يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الدورة الثالثة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لوكالات ومنظمات الأمم المتحدة التي تعمل في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وافتتح نائب الأمين العام الدورة التي ناقشت المبادئ والمسائل التي ينبغي لواضعي السياسات الأفريقيين مراعاتها في تحديد الموقف الأفريقي من خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقامت الدورة بتقييم بعض الإنجازات الملموسة التي تحققت في العام الماضي ضمن الإطار المحدد لها، ومن بينها الدعم الذي قدمته الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى ٢٤ بلداً في مجال وضع الخطط الوطنية للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي، على أساس البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛ والمساعدة في تدريب المفاوضين الأفريقيين على التفاوض بشأن الموقف الأفريقي في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو ٢٠٠٩، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وإعداد البيان التوافقي الأفريقي الذي احتل مكانة بارزة في الوثيقة الختامية للمؤتمر في مجال الهياكل الأساسية؛ والمساعدة في التحضير لاتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني؛ وتزويد أفريقيا بإطار للطاقة الأحيائية مراعاة للاعتبارات الجنسانية إضافة إلى مبادئ توجيهية للسياسة العامة المتعلقة بالطاقة الأحيائية، الأمر الذي من شأنه أن يشجع على إتاحة فرص محلية للعمل اللائق.

٥٢ - ونظراً لمواجهة الدورة للعديد من الصعوبات، ولا سيما عدم وجود الموارد الكافية لتنفيذ ورصد برامج عمل المجموعات، أوصت الآلية بوضع استراتيجية مشتركة لحشد الموارد، وإنشاء صندوق استئماني لتيسير تنفيذ الأنشطة والمساعدة في جمع البيانات المعيارية لقياس التقدم الذي تحرزه المجموعات في إنجازاتها. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً تعزيز مكاتبها دون الإقليمية لتمكينها من النهوض بخطة أفريقيا لتحقيق التكامل الإقليمي، ووضع إطار لتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج الإنمائية للجان الاقتصادية الإقليمية. وقد أنشئت آليات دون إقليمية للتنسيق في جميع المكاتب دون الإقليمية

التابعة للجنة، بالإضافة إلى وضع برامج عمل متعددة السنوات لتقديم منظومة الأمم المتحدة لدعمها المتكامل للجان الاقتصادية الإقليمية.

٥٣ - وتركز عمل آلية التنسيق الإقليمية التي دعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لاجتماعها في عام ٢٠١٢، بما في ذلك العمل المنجز في اجتماعات دورتها السنوية المعقودة في كانون الأول/ديسمبر وعشرة اجتماعات مخصصة، على تحديد منظورات آسيا والمحيط الهادئ بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر ريو + ٢٠. وأسفر هذا العمل عن نتائج منها: (أ) اتفاق أعضاء آلية اللجنة على وضع إطار استراتيجي للتعاون الإنمائي في المنطقة بالاشتراك مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لآسيا والمحيط الهادئ؛ (ب) إعراب عدد كبير من واضعي السياسات وأصحاب المصلحة من جميع أنحاء المنطقة عن وجهات نظرهم إسهاماً في تقرير الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ عن الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي اشتركت اللجنة في إعداده مع مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ج) تعزيز دور الآلية في تبادل المعارف، بما في ذلك عن طريق تخصيص الموقع الشبكي للآلية كمركز بيانات عن أعمال جميع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة في العمليات ذات الصلة بمؤتمر ريو + ٢٠ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٤ - وبالموازاة مع ذلك، واصلت آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ تشجيع التعاون الإقليمي من خلال أفرقتها العاملة المواضيعية السبعة. وقام أول فريق عامل مواضيعي معني بالشباب مشترك بين آلية التنسيق الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو فريق أنشئ في عام ٢٠١٢، قام بتجميع القدرات المعيارية والسياساتية والتنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي ضمن إطار واحد. ومن أبرز الأمثلة على عمل الأفرقة العاملة المواضيعية السبعة ما يلي: (أ) الاتفاق على استراتيجية مشتركة بين الوكالات لتحسين الإحصاءات الجنسانية في إطار الفريق العامل المواضيعي المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ب) إصدار منشور مشترك بين الوكالات عن نهج النمو الأخضر وموارده ومرونته، والاستدامة البيئية في آسيا والمحيط الهادئ؛ (ج) خطة تنفيذ إقليمية للاستراتيجية العالمية الرامية إلى تحسين الإحصاءات الزراعية والريفية؛ (د) إعداد تقرير عن حالة الهجرة الدولية في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا.

٥٥ - واجتمعت آلية التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأعدت الوكالات وثيقة مشتركة بين الوكالات لمؤتمر التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: متابعة لخطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥ وللمؤتمر ريو ٢٠+، الذي عقد في بوغوتا في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٣. وحللت الوثيقة التقدم المحرز في المنطقة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأفضل الممارسات للحد من الفقر، والاقتراح الإقليمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسبق المؤتمر منتدى عُقد يومي ٥ و ٦ آذار/مارس عن موضوع ”منتدى الكاريبي: صياغة خطة للتنمية المستدامة لمواجهة واقع منطقة البحر الكاريبي في القرن الحادي والعشرين“، وناقش المنتدى التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، وضرورة معالجتها في خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

٥٦ - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اجتماعها الثامن عشر لآلية التنسيق الإقليمية في بيروت في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وحضر الاجتماع مسؤولون كبار في جامعة الدول العربية ومديرون إقليميون وممثلون عن وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإقليميين. وحدد المشاركون مجالات ذات أولوية استراتيجية للعمل المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ضمن المجموعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك بوسائل منها تشكيل فريق عامل مواضيعي إقليمي معني بالهجرة، تشترك في رئاسته جامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويهدف الفريق العامل المواضيعي إلى تعزيز آثار العمل الذي تضطلع به الوكالات الأعضاء، عن طريق القيام بمجملّة أمور منها إنشاء منتدى يتم فيه على نحو منتظم تبادل المعلومات عن الأنشطة والمنتجات المعرفية وأفضل الممارسات المتعلقة بالهجرة. ووفرت آلية التنسيق الإقليمية أيضا فرصة لتشااور المشاركين حول سبل دعم الأعمال التحضيرية للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣، الذي سيركز على موضوع ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“، وذلك عن طريق الفريق العامل المواضيعي المنشأ حديثا لكي يُعنى بهذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت لأعضاء آلية التنسيق الإقليمية فرصة للتداول مع ممثلي المجتمع المدني بشأن أولويات خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

تعزيز الفعالية والاتساق في تعاون منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية

٥٧ - واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تنسيق أنشطتها مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية. وأصدر الاجتماع السابع عشر لآلية التنسيق الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية، الذي عقد في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، توصية عامة تؤكد أهمية تعزيز التنسيق بين منظومة

الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، مع تقديم دعم خاص للمجالس الوزارية العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية، والتركيز على بناء قدرات الجامعة وهيئاتها المتخصصة. وكانت آخر الأعمال التي تم القيام بها في إطار الشراكة والتعاون على الأمد الطويل بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية، مؤلفة من الأعمال التحضيرية المشتركة للتقرير العربي الرابع عن الأهداف الإنمائية للألفية المتوقع صدوره بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣، والأنشطة التحضيرية لإنشاء نظام إقليمي مستقبلي لرسم خريطة الفقر وذلك لقياس الفقر على الصعيد الإقليمي وتوفير بدائل للتصدي له.

٥٨ - وتشترك مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في رئاسة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، وتشارك المنظمات الأخرى، مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مشاركة فعالة في أنشطة الآلية، كما تقوم بذلك مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة مثل البنك الدولي. ويعد تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي أحد الأنشطة الرئيسية لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ومجموعاتها دعماً للمنظمات الإقليمية الأفريقية. ويُنظَّم البرنامج المشترك المعنون "الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لبرنامج بناء قدرات الاتحاد الأفريقي: تشخيص وبرنامج عمل آلية التنسيق الإقليمية للمجموعات الأفريقية" حول تسع مجموعات ومجموعات فرعية تابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعمل في إطار آلية التنسيق لأفريقيا. وعلى الرغم من تركيز البرنامج على الإجراءات التي كانت مقررّة لعام ٢٠١٢، وهي السنة الأخيرة من الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، فقد تضمن البرنامج تدابير للتدخلات بعد عام ٢٠١٢ دعماً لخطة مفوضية الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وسيجري توسيع نطاق برنامج بناء القدرات خلال عام ٢٠١٣ ليشمل الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبرلمان البلدان الأفريقية، واللجان الاقتصادية الإقليمية.

٥٩ - وتتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعاوناً وثيقاً مع الهيئات دون الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، ومنظمة شنغهاي للتعاون. ومن آخر الأمثلة الملموسة لذلك الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في التحضير للمؤتمر الدولي المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمتعلق بموضوع "التنمية للجميع: وقف التزاعات، وتطوير الدول، والقضاء على الفقر"، والمنعقد في ديلي في الفترة من ٢٥ إلى

٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، بالمشاركة مع الدول الهشة التي تؤلف مجموعة الدول الهشة السبع، ومعهد المحيط الهادئ للسياسة العامة، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. وكان المؤتمر فرصة لإسماع أصوات وأولويات الدول الهشة والمتضررة من النزاعات في الاجتماع الرابع للفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

٦٠ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم إلى عدد من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك السوق الجنوبية المشتركة، ورابطة التكامل في أمريكا اللاتينية، والجماعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ولجنة البيئة والتنمية لبلدان أمريكا الوسطى، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وجماعة دول الأنديز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، على سبيل المثال، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدراتها الفكرية والتنفيذية لتنفيذ ولاية جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك عن طريق تقديم الدعم لعقد الاجتماع الثاني لآليات وهيئات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية الذي عقد في سانتياغو في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وعُرضت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها على مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنعقد في سانتياغو يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي سياق التعاون مع اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، شُرع أيضا في أيار/مايو ٢٠١٣ في إجراء دراسة حول موضوع "الموارد الطبيعية في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية: الحالة والاتجاهات المتعلقة بخطة التنمية الإقليمية".

٦١ - وتطور اللجنة الاقتصادية لأوروبا شراكات مع منظمات إقليمية ودون إقليمية من خارج الأمم المتحدة دعما لعملية اندماج رئيسيتين في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تتصل إحداهما بالاندماج في الاتحاد الأوروبي والأخرى تتعلق بالاندماج في الاتحاد الأوروبي - الآسيوي. وعلى وجه الخصوص، تقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم التقني إلى بلدان جنوب شرق أوروبا في ما يتعلق بصكوك تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام، وبصك سياسة الجوار الأوروبية في بلدان أوروبا الشرقية. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا الدعم لعملية الاندماج الأوروبية - الآسيوية من خلال عدد من أنشطة التعاون التقني، في شراكة مع الاتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية المشتركة. ويتوقع أن يتم التوقيع في صيف عام ٢٠١٣ على مذكرة تفاهم بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وهي خلف قانوني للجنة الاتحاد الجمركي وهيئة تنظيمية دائمة للاتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية المشتركة، وذلك لمواصلة تعزيز التعاون.

جيم - تعزيز التعاون الأقاليمي بين اللجان الإقليمية

٦٢ - منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق عقد الأمناء التنفيذيون ثلاثة اجتماعات عادية لمواصلة تعزيز التنسيق والتعاون بين اللجان الإقليمية: في تورينو بإيطاليا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على هامش اجتماع معتكف كبار مديري الأمم المتحدة الذي عقده الأمين العام؛ وفي نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، على هامش حوار الأمانات التنفيذية مع اللجنة الثانية للجمعية العامة؛ وفي بانكوك في أيار/مايو ٢٠١٣، على هامش الدورة التاسعة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي استضافتها الأمانة التنفيذية بصفتها المنسقة السنوية بالتناوب للجان الإقليمية.

٦٣ - ومن المسائل التي ناقشها الأمناء التنفيذيون، في إطار جدول أعمالهم، متابعة مؤتمر ريو ٢٠٠٠، مع التركيز على التنفيذ على الصعيد الإقليمي؛ والمنظورات والمساهمات الإقليمية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستعراض الإجراءات المتخذة على الصعيدين العالمي والإقليمي في ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتنظيم اجتماع أقاليمي رفيع المستوى يتناول موضوع "ما بعد الشعبوية: التحديات والفرص الاقتصادية في الانتقال الديمقراطي"؛ ومواضيع من قبيل "متابعة مؤتمر ريو ٢٠٠٠: الإجراءات والاعتبارات على الصعيد الإقليمي" الذي جرى تناوله في إطار الحوار الرفيع المستوى بين الأمانات التنفيذية واللجنة الثانية. وفي الدورة التاسعة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأثناء اجتماع مائدة مستديرة عن الجنوب العالمي الآخذ في النهوض وتوقعات التعاون الأقاليمي في ما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، ناقش الأمناء التنفيذيون جملة أمور منها الأنماط الناشئة للتعاون الأقاليمي في ما بين بلدان الجنوب بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البلدان النامية، والتعاون المالي، والتعاون الإنمائي للتأثير في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٦٤ - ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في شراكة مع اللجان الإقليمية الأخرى الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد في الرباط يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ بشأن موضوع "ما بعد الشعبوية: التحديات والفرص الاقتصادية في الانتقال الديمقراطي". وركز الاجتماع الذي استند إلى خبرات من مختلف المناطق على جملة أمور منها الخيارات المختلفة المتاحة للبلدان في أثناء انتقالها إلى الديمقراطية من أجل التصدي للتحديات المتعددة الراهنة التي تواجهها ولبدء نمو شامل للجميع؛ وكيفية تأثير العوامل الخارجية على الانتقال الديمقراطي ودور الجهات الفاعلة الخارجية في تقويض أو دعم الانتقال السياسي نحو الديمقراطية؛ والفرص المتاحة والعقبات القائمة أمام تحقيق عالم عربي ديمقراطي بالكامل،

ودور التعاون والتكامل الإقليميين في تلك العملية. وحضر الاجتماع الذي شاركت في تنظيمه حكومة المغرب عدد من كبار القادة السياسيين ومقرري السياسات على الصعيدين العربي والدولي، ومختصون في مجال التنمية يتمتعون بخبرة ذات صلة بالتحول الديمقراطي والإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي.

٦٥ - وصدر التقرير المشترك للجان الإقليمية المعنون "منظور إقليمي لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣. ويقدم التقرير نهجا متكاملا لصياغة خيارات الأولويات من أجل خطة تنمية عالمية مستقبلية، وذلك بتحديد مجالات الأولويات الإقليمية الرئيسية لخطة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم التقرير تقييما للسياق السياسي والاجتماعي - الاقتصادي الذي صيغت في إطاره الخطة الحالية للأهداف الإنمائية للألفية وللتحديات التي طرحتها والفرص التي أتاحتها. ومن الرسائل الرئيسية التي يتضمنها التقرير أن اختلاف ظروف المناطق، على الرغم من تعدد القواسم المشتركة بينها، يدعو إلى استخدام نهج متوازن يراعي الخصوصيات الإقليمية.

٦٦ - واستكمالا لهذه الفكرة، تقوم اللجان الإقليمية بإعداد تقرير مشترك حول موضوع "التنمية المستدامة: تعزيز التكامل بين ركائزها الثلاث عن طريق العمل الإقليمي"، وسيصدر هذا التقرير في النصف الثاني من عام ٢٠١٣. ويهدف التقرير إلى كفالة وضع المنظورات والتجارب الإقليمية في صميم العمليات العالمية الرامية إلى النهوض بمجدول أعمال ريو ٢٠٠٠. وسيحدد التقرير الآثار الإقليمية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة، وسينظر في إقامة منابر إقليمية لإجراء حوارات واتخاذ إجراءات تتعلق بالتنمية تكون أكثر انفتاحاً.

٦٧ - ولقد ظلت الاجتماعات السنوية لرؤساء تخطيط البرامج في اللجان الإقليمية تؤدي دوراً متدياً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن المسائل ذات الأولويات المشتركة والاهتمام المتبادل. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجان الإقليمية ربط علاقات الشراكة في تنفيذ عدد من المشاريع الإقليمية الممولة من حساب التنمية، بما في ذلك مشاريع في مجالات التجارة والنقل والتنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية.